# توصيات مؤتمر دور التشريعات في تعزيز الامن القانوني

١- الحق في المساواة واثرة في تحقيق الامن القانوني/ حسين عكلة علي / جامعة نينوى - عبدالخالق مطلك صالح / جامعة الموصل

**التوصية: ليس له توصية جيدة**

٢- سياسة التجريم والعقاب في القوانين العقابية الخاصة وأثرها في الأمن القانوني / د. طلال عبد حسين البدراني / جامعة الموصل - م.م. محمد ذياب سطام الجبوري - مديرية تربية صلاح الدين

**التوصية: بغية الحفاظ على الأمن القانوني وعناصره ضمن التشريعات العقابية الخاصة لابد من تخفيف حدة التشريعات وعدم اتساع نطاق التجريم والعقاب من حيث شمول اشخاص قد لا يشكلوا خطراً وليس لهم أثر كالأم والأب والأخ الذي يأوي متهم بجريمة أرهابية على سبيل المثال، وكذلك نرى أنه لا ضرورة من المساواة بين الشروع والجريمة التامة في بعض القوانين الخاصة.**

٣- الدور غير القضائي لمجلس الدولة العراقي في تعزيز الامن القانوني (دراسة مقارنة)/ د. بشار رشيد حسين/ جامعة نينوى د. حسام محسن عبدالعزيز/ جامعة النور

**التوصية: ١- نوصي المشرع العراقي إضفاء صفة الالزام على تقارير مجلس الدولة، نظرا لأهميتها كونها تتضمن نقص وغموض في التشريعات النافذة، فضلا عن ان أعضاء المجلس يتمتعون بالخبرة القانونية الكافية في تقديم المقترحات ومعالجة الإشكاليات الموجودة في القوانين.**

**٢- ندعو المشرع العراقي إلزام أعضاء البرلمان واللجان البرلمانية عرض مقترح مشروع القانون على مجلس الدولة لغرض المراجعة والتدقيق، لخلق قواعد قانونية تتفق مع متطلبات الاستقرار القانوني.**

٤- أثر ثبات الاجتهاد القضائي في استقرار المعاملات المدنية/ د. صهيب عامر سالم / جامعة الحدباء - د. حذيفة رعد علي/ جامعة النور

**التوصية: ١- دعوة المشرع العراقي الى النص على عدم رجعية الاجتهاد القضائية على الوقائع التي سبقت صدوره، اسوة بمبدأ عدم رجعية القانون على الوقائع السابقة على نفاذه.**

**٢- دعوة مجلس القضاء الاعلى، كما يفعل القضاء الفرنسي وذلك بان يعلن في بداية كل سنة عن الاجتهادات التي ستعدل عنها محكمة التمييز إذا ما عرض عليها نزاع من نوع معين.**

٥- الضبط الاداري وتأثيره على الامن القانوني/ د. نادية احمد محمد / جامعة نينوى

**التوصية: ليس فيه توصية جيدة**

٦- الامن القانوني الجنائي واثاره/ د. ميثاق غازي فيصل - جامعة تكريت

**التوصية: ١- ضرورة تفعيل الدور الاستشاري لمجلس الدولة في صياغة القوانين وعدم اجراء التعديلات من قبل السلطة التشريعية على مشاريع القوانين وانما يتم التعديل على المشروع واعادة صياغته من قبل مجلس الدولة العراقي.**

**٢- مراجعة نصوص قانون العقوبات لتحقيق الوضوح والدقة وتحقيق التوقع المشروع في النصوص التي تحتاج الى ذلك ومثالها نصوص تجريم السرقة، لتلافي التضخم الهائل في نصوص القانون والذي نتج عن كثرة التعديلات.**

٧- دور قواعد تفسير العقد في تحقيق إستدامة الأمن القانوني في القانون المدني العراقي/ دراسة تحليلية مقارنة بالقانونين الفرنسي والإنكليزي - د.يونس صلاح الدين علي/ جامعة جيهان - اربيل

**التوصية: يوصي الباحث بأن يتبنى المشرع العراقي مبدأ الحفاظ على تماسك العملية التعاقدية أو الحفاظ عليها، عندما يكلف القاضي بتفسير البنود والشروط التي لا تتضمنها عقد واحد، بل مجموعة تعاقدية أو مجموعة من العقود، كوسيلة لتحقيق استدامة الأمن القانوني في حدود القانون المدني، لذلك يقترح الباحث أن يتبنى المشرع العراقي النص التالي: (يحافظ القاضي على تماسك العملية التعاقدية أو يحافظ عليها، عند تفسير البنود والشروط التي لا تتضمن عقدا واحدا، بل مجموعة تعاقدية أو مجموعة من العقود).**

٨- الأمن القانوني في إحالة الموظف الى التحقيق الإداري/ د. خلدون فاضل علي- جامعة نينوى / د. محمد مضر يحيى - الجامعة التقنية الشمالية

**التوصية: اضافة نص على قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام تلزم جهة سحب اليد اتخاذ قرارها بتوافر شروط محددة، لما لهذا القرار من مساس بالأمن القانوني للموظف فضلا عن منح الموظف فرصة التظلم والطعن بقرار سحب اليد بصورة مستقلة عن قرار فرض العقوبة.**

٩- دور المحكمة الاتحادية العليا في تطوير القانون الدستوري ومساهمتها في دعم الامن القانوني والحكم الديمقراطي في العراق/ د هند علي محمد - جامعة ميسان

**التوصية: ليس له توصية جيدة**

١٠- الأمن القانوني للمرأة في عقود الزواج الخارجية/ د. عبدالله سالم عبدالله -جامعة نينوى/ م. سارة عامر محمود - جامعة التقنية الشمالية

**التوصية: نقترح على المشرع العراقي تشريع قانون المأذون الشرعي في ابرام عقود الزواج لما يمثله من وسيلة فعالة في الحد من عقود الزواج الخارجية وتعزيز الامن القانوني.**

١١- المظاهر والتحديات الدستورية للأمن القانوني/ م. نهاد عمر رشيد الزيدكي - جامعة نينوى/ د. سحر محمد نجيب - جامعة الموصل

**التوصية: ندعو المشرع الدستوري الى ادراج مبدأ الامن القانوني كجزء من المبادئ الدستورية الاساسية لضمان استقرار القوانين ووضوحها من خلال اعتماد الصياغة القانونية الدقيقة التي تتسم بالبساطة والشفافية مما يقلل من احتمالات التفسيرات المتباينة والمختلفة.**

١٢- دور العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تعزيز الامن القانوني/ د. عامر حادي عبدالله الجبوري- جامعة النور/ د. نغم لقمان محمد الجبقجي – المفوضية العليا لحقوق الانسان

**التوصية: ضرورة ان تكون اللغة الام للدولة من بين اللغات المعتمدة عند تفسير نصوص الاتفاقيات التي تصادق عليها الدولة عند وجود غموض او ابهام في وان يتم التأكيد على الصياغة الدقيقة للألفاظ حتى لا تحمل اكثر من معنى من المعاني التي قد تشكل خطا على الامن القانوني للأفراد.**

١٣- دور المفاوضات العقدية في تحقيق الامن القانوني (دراسة مقارنة)/ م فراس مشهل عبدالجبار – جامعة نينوى/ م بثينة عودة حمادي – جامعة النور

التوصية: **ليس فيه توصية جيدة**

١٤- مبدأ الثبات التشريعي بين الامن القانوني والقواعد المادية/ يزن صائب احمد الزيباري/ نعمت محمد مصطفى / جامعة نينوى

**التوصية: لم يتضمن البحث توصيات**

١٥- دور الامن القانوني في تعزيز السلام المستدام في المجتمعات ما بعد النزاعات ( دراسة تحليله)/ م. زينب احمد عبد الحميد – م. عبدالرحمن شامل العثمان / جامعة نينوى

**التوصية: ليس فيه توصية جيدة**

١٦- دور الحكومة المحلية في تعزيز وحماية الامن القانوني/ د. عمار مرعي الحسن – جامعة نينوى

**التوصية: لم يتضمن البحث التوصيات**